

الفصل الثالث:

المدينة الاستعمارية:

البذرة الأولى نحو تغير

الأنسجة العمرانية.

**مقدمة:**

المدينة الاستعمارية هي نفسها المدينة الأوروبية وإنما سميت بذلك كونها انتشرت في العالم بواسطة الاستعمار، فهي إذا امتداد للمدينة اليونانية ومن بعدها المدينة الرومانية، وقد بدأت المدن الأوروبية في الظهور ابتداء من القرون الوسطى مع أفول نجم الحضارة الرومانية، وقد مرت هذه المدن بعدة فترات زمنية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وتعتبر المدينة الاستعمارية البذرة الأولى نحو تغير الأنسجة العمرانية في العالم القديم، ونخص بالذكر ما قام به الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي وفي الجزائر على وجه أخص إذ حاول طمس هوية الجزائريين على كل الأصعدة حتى العمرانية والمعمارية منها، فقام بزرع نسيج عمراني ذي ثقافة غربية دخيلة على هذا المجتمع كان له الأثر البالغ على التوسعات العمرانية المستقبلية للمدن الجزائرية حتى عقب الاستقلال.

**(1)- مرحلة القرون الوسطى:**

وبدأت هذه المرحلة مع نهاية القرن العاشر (10) الميلادي أي مع بداية النهضة الأوروبية، وهذه النهضة شملت نموا في الاقتصاد الأوربي وتزايدا في عدد السكان وتحسنا في مستوى كل من الزراعة والصناعة على حد سواء مما كان له الأثر الكبير على المجال الفيزيائي للمدينة، وكانت أسباب هذه النهضة العناصر الآتية حسب ما جاء عند (Benevolo ;L ;1994):

- تراجع حدة الحروب واستقرار الشعوب الغازية في هذه المرحلة.
- التقدم التقني في المجال الزراعي.
- النشاط التجاري مع المدن الساحلية في البحر المتوسط والتي أنتجت مدنا أخرى كمراكز تجارية.

وقد انتعشت التجارة في هذه الفترة وأصبحت منظمة على مدار العام مما أدى إلى استقطاب العدد الكبير من السكان الذين لا يجدون عملا في القرى، فاجتمعوا في المدن مما أدى إلى تزايد كتلة الحرفيين والتجار الذين يعيشون على هامش النظام الإقطاعي، فأصبحوا يشكلون تجمعات سكانية تنشط فيها التجارة على تخوم المدن المحصنة التي يصفها المؤرخون الأوروبيون بالعشوائية في صغرها النسبي وتنظيمها الفيزيائي، فأصبحت هذه التجمعات أكثر اتساعا من النواة الأصلية فكان من الضروري تكوين حزام جديد يحدد المجال الفيزيائي للمدينة ويضم مختلف التجمعات الجديدة والمؤسسات المختلفة الموجودة خارج الصور آنذاك.

وتشكل طبقة الحرفيين والتجار كما أورد (الديب، ب، 2001) نسبة مرتفعة بالنسبة للطبقة البرجوازية التي تضمن بدورها امتداد النظام الاقتصادي والإمداد بالمادة عن طريق الحرية الشخصية ومن ثم الاستقلالية القضائية الإدارية، فنظام جبائي مناسب يمد المنشآت العامة الأخرى بالتمويل، وهنا يمكن تسجيل بروز منظومة جديدة لتسيير المدينة تقوم على قمة يتصدرها مجلس أعلى مشكل من العائلات المهمة، ومجلس مصغر تنفيذي الدور، ثم عدد من القضاة ... وفي المقابل هناك الجمعيات التي تمثل المواطنين ويفصل القطاع الديني الذي محله في المدينة في المنازعات بين السياسيين ومختلف الطبقات الاجتماعية.

أي أن المدينة الأوربية في هذه الفترة كانت تتمون من القرية، لكن سياساتها الداخلية كانت خادمة للسكان البرجوازيين ومصالحهم الشخصية على حساب سكان القرى الذين لم يضمن لهم القانون حق المساواة مع الطبقات الأخرى، والمتأمل الجيد يلحظ وبصورة جلية أن هذه السياسة هي نفسها التي مارسها المستعمر الفرنسي في الأراضي الجزائرية، فكان المعمرون يحظون بأحسن المساكن وأفخرها وينعمون بأشهى عيش، بينما يشقى السكان المحليون من الجزائريين تحت طائلة الفقر والعوز.

لقد كان لهذه التغيرات السياسية الأثر البالغ على ميلاد مجالات فيزيائية جديدة بالمدينة الأوربية من خلال فتح أقاليم زراعية جديدة أثرت على نمو القرية وأدت إلى تراجع نظامها الزراعي القديم وتطوره بفضل الوسائل الحديثة والاستغلال العقلاني للمنتوج الفلاحي مما أدى إلى إنشاء مدن جديدة لحساب ملاك الأراضي الحرة التي لم تستغل بعد وجلب الأعداد الكبيرة من العمال الأحرار وضمان حرية العمل لهم، كما أشار (الديب، ب، 2001) إلى أن بعض المدن الجديدة أنشأت على محيط العالم الأوربي لأهداف اقتصادية وعسكرية محضة كالمستعمرات الفرنسية والإسبانية والبرتغالية في منطقة البلقان والهند وآسيا وأمريكا اللاتينية.

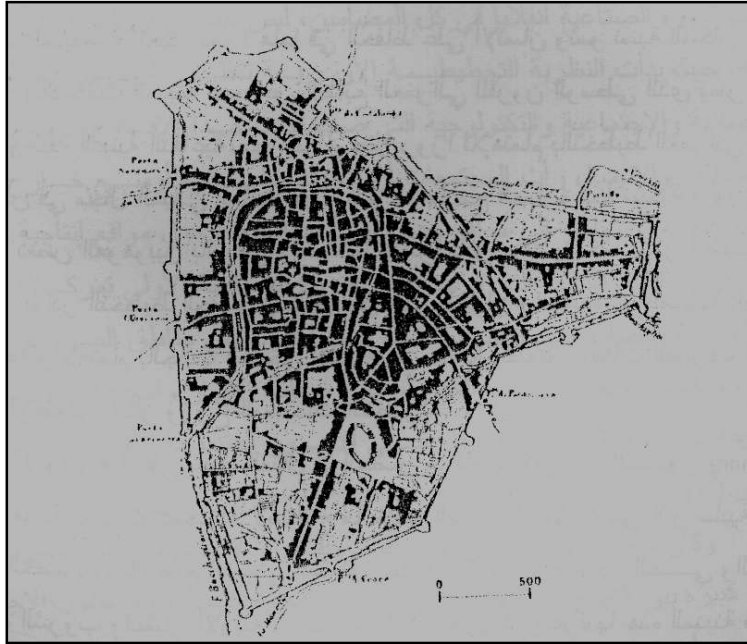
### **(1) -1- الصورة العمرانية للمدينة الأوربية خلال القرون الوسطى:**

لم تكن لهذه المدينة في تلك الفترة صورة محددة وموحدة، فقد تختلف وتتمايز من منطقة لأخرى لتتكيف مع المعطيات التاريخية والجغرافية للموقع، وقد قام (الديب، ب، 2001) بتعداد البعض من مميزات هذه المدن خلال تلك الفترة:

- شبكة طرق داخلية غير منظمة وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التعرف على الأحياء، كما أن الشوارع لا تحظى بنفس الأهمية إذ نجد البعض منها يختص بالنقل والآخر يحتضن النشاط التجاري أما السكنات فنجدها متعددة الطوابق ومفتوحة مباشرة على المجال العام الذي لا نجده يتناقض مع المجال الخاص، بل هناك مجال عام معقد وموحد يظهر في جل المدينة والذي يحوي بجزأيه الداخلي المنشآت العامة بمجالاتها الداخلية من حدائق وأحواش، كما يخضع هذا التوازن بين هذين المجالين للعلاقة بين التشريع والمصالح الخاصة.

- وقد تميز التركيب لهذه المدينة أيضا بساحة الكنيسة ذات التشكيل الإنساني التي تختلف فيها الأضلاع وتتجانس فيها المباني ويرتفع فيها برج الكنيسة، وقد حظي هذا التشكيل في هذه المدينة بالعناية الكبرى من حيث بنائه وزخرفته، أما الساحة فكانت تضمن تعدد المناظر وتوفر عنصر المفاجأة من مداخلها المختلفة، ومما زاد في عنصر التشويق هو العامل الطبوغرافي للأرضية، كما يظهر في مدينة العصور الوسطى الاهتمام بالجانب الدفاعي من خلال ضيق الشوارع وامتداد الأنشطة التجارية انطلاقا من البوابة الحصينة المتواجدة على السور الخارجي.

- وبفعل هيمنة الكنيسة في هذه العصور على الحياة في أوروبا فقد كان تخطيط المدينة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالكنيسة التي كانت مصدر السلطات ومركز العبادة، فامتدت منها شرايين المدينة بطريقة عفوية، كما امتازت عمارة القرون الوسطى بتلاحم الكتل المعمارية وامتدادها على جوانب الطرق بشكل يجعل من النادر وجود مبان منفصلة عن بعضها مما يعطي دلالة واضحة على الرابطة الاجتماعية التي كانت تسود المدينة التي شهدت فيما بعد تكوين النقابات التجارية والمهنية.



الشكل (1-III): مدينة بادو المتوسطة في القرون الوسطى.

المصدر: الديب، ب، 2001.

## (2)- التطور الجديد للمدينة الأوربية:

### (2-1)- النهضة الفكرية والصناعية:

لقد كانت المدينة الأوربية في مراحلها الأولى عبارة عن مدينة ذات نسيج كلاسيكي جراء تحول فكر معماريها يومئذ وانصراف نظرهم إلى الكلاسيكية الخاصة بالعصرين اليوناني والروماني ويتجلى ذلك من خلال محاولة إظهار العمارة في صورتها الرسمية التي تعبر عن مظاهر القوة والعظمة مما أدى إلى إنتاج عمارة رسمية تعبر عن مركزية المبنى المفرد ضمن المجال الحضري الرسمي، وتراجعت معه سلطة الكنيسة وهيمنتها على المجتمع الأوربي لتحل محلها سلطة الإمبراطوريات ونفوذها التي انعكست على تخطيط المدن الدفاعية وشاع حينها الشكل النجمي الذي يعد الأنسب لمثل هذه الأفكار والوسائل الدفاعية يومئذ، وقد اهتم المصممون في هذه الفترة بتخطيط الميادين الكبيرة على طول المحاور الرئيسية للحركة أين تتجمع المواكب وتتحرك، وقد أدى التطور العلمي والأبحاث في مجالات الصحة وتنظيم المدن إلى الحفاظ أكثر على ديمومة الإنسان ورفع نسبة نمو السكان.

وظل الأمر كذلك إلى حين بروز معماريين اهتموا بالتخطيط العمراني وبخاصة في مجال المباني العامة وسن القوانين لأجل ذلك فبدأت تظهر ملامح العمارة الكلاسيكية الأوروبية والاهتمام بالمباني وإعطائها المنظر اللائق بها وظهور التخطيط الحضري الذي يدعو إلى إقامة الشوارع الممتدة والبيادين الواسعة والاهتمام بالجانب الصحي للمدينة عن طريق تطوير شبكات الصرف الصحي وكذا الاهتمام بالآثار وزرع المساحات الخضراء، ومن أبرز هؤلاء المخططين الفرنسي الشهير **هوصمان (Hausmann)** الذي تدخل على مدينة باريس في محاولة لإصلاح ما خلفته المدينة الصناعية من آثار سلبية تتعلق بالوضع الصحي وخاصة شبكات الصرف الصحي والتموين بالماء الشروب وانتشار الأوبئة.

## **(2)-2- الثورة الصناعية وأثرها على المدينة الأوروبية:**

وقد سبقت الإشارة إلى أن الثورة الصناعية أحدثت انقلابا في كل الميادين ليس فقط في القارة الأوروبية وإنما في العالم بأسره، حيث بدأت النظريات التخطيطية الأوروبية تتطور من أجل مواكبة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي صاحبت النهضة الصناعية، فتطورت وسائل النقل والمواصلات مما دفع بالمجتمعات إلى النمو خارج نطاق المدينة القائمة أو البحث عن مواقع جديدة وإنشاء مدن أخرى تتوفر على مواقع إنتاجية هامة.

وقد نتج عن الثورة الصناعية عدة آثار غير مرغوبة منها تمركز مساكن العمال حول المصانع القريبة من المناجم وفي قلب المدن وعلى ضفاف الأنهار والبحيرات مما أدى إلى نشوء بيئة غير صحية للعمال الساكنين بها، إضافة إلى استغلالهم المذل من طرف أرباب العمل مقابل أجور زهيدة وعدة أمراض اجتماعية أخرى.

وقد كان للتطور التكنولوجي الفضل الأكبر في النمو الاقتصادي لكنه ساهم أيضا في إحداث هوة عميقة بين التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي الذي كان بطيئا ومن ثم حصول الخلل الاجتماعي مع فقدان التوازن الأيكولوجي بين السكان والبيئة العمرانية الجديدة.

## **(2)-3- ظهور النظريات التخطيطية الحديثة:**

لقد كانت هذه النظريات عبارة عن حلول للمشاكل الاجتماعية والبيئية التي تسببت فيها الثورة الصناعية، ولقد زاد قلق المختصين على مصير المدينة الأوروبية بسبب الأزمات التي كانت تعاني منها في تلك الفترة، وكان منطلق هذه النظريات من تشخيص سبب الأزمة ثم وضع الحلول المناسبة لها.

كما أن التطور العلمي الهائل وظهور التقنيات الجديدة أدى إلى زعزعة البنيات القديمة التي بنيت عليها علاقات الثروة والسلطة في المدن الصناعية لتحل محلها علاقات سوسيواقتصادية من نوع جديد، ومن هنا يقول (الديب، ب، 2001) أصبح ضروريا استحداث تنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة داخل المدينة وتبني تشكيلة سياسية مغايرة لما كانت عليه المدينة من قبل وبالمقابل تحوير وصياغة جديدة مناسبة لشكل المدينة ومجالها.

ومن الأمور التي اعتقدها المخططون وقتئذ هو ضرورة التخلي عن المدن القائمة آنذاك، حيث إن المحافظة عليها وعلى أنظمة تهيئتها وشكلها في ظل الصراعات الاجتماعية التي تعصف بها يعد ذا عواقب وخيمة على المدينة خصوصا وعلى حضارة الإنسان بشكل عام، وأساس هذه النظرة هو أن المدينة القديمة لم تعد قادرة على التماشي مع العالم الجديد بتقنياته الحديثة، ومنه جاء التفكير في تخطيط عمراني ومعماري جديد لمدن جديدة مغايرة تماما لأشكال المدن السابقة حيث تكون قادرة على استيعاب حقيقة المجتمع التكنولوجي الجديد واحتواء تعاليم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وقيم العالم الصناعي الحديث وتقنياته، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت عدة نظريات جديدة في فني العمارة والتخطيط كان هدفها رسم معالم المدن الجديدة، ومن أبرز هؤلاء المفكرين الذين رسموا معالم العمران المعاصر: **هوارد، سوريا ماطا، لوكوربوزيه.**

### **(2-3-1- هوارد والمدينة الحدائقية:**

لم تؤثر هذه النظرية على المدن القائمة آنذاك لأن نظرتها كانت فك الخناق عن المدن بواسطة تصميم وإقامة مدن جديدة في أمكنة عديدة، ويرى "**هوارد**" أن كلا من الريف والمدينة يشكلان مغناطيسا كل على حدة ولكل منهما إيجابيات وسلبيات والحل يكمن في إقامة مدن جديدة يمكنها أن توفر هذه المحاسن وتجنب العيوب:

#### **- أما المدينة:**

فتمثل مغناطيسا إيجابياته تتمثل في فرص الثراء المتوفرة وأماكن الراحة والترفيه والأجور المرتفعة والشوارع والأزقة حسنة التصميم وتوفر البنايات والقصور الفخمة. في حين تعاني المدينة أيضا من عدة أمور سلبية أخرى كالبعد عن أماكن العمل وغلاء الأسعار وتلوث الهواء وتكاليف النظافة والصرف الصحي.

#### **- وأما الريف:**

فهو يمثل مغناطيسا آخر يضم مجموعة من الإيجابيات تتمثل في توفر الهواء النقي والثروة الغابية وانخفاض أسعار الكراء والمعيشة وتوفر المياه العذبة وأشعة الشمس المنعشة. كما يضم مجموعة من السلبيات تتمثل في نقص فرص العمل وتدني الأجور وانعدام الترفيه وأماكن الراحة وانعدام قنوات الصرف الصحي.

#### **- وأما الإنسان:**

فهو يمثل المغناطيس الثالث والذي جاء به ليجمع بين محاسن كل من الريف والمدينة ويلغي مساوئهما، وعليه تقوم قواعد تصميم المدن الجديدة كما يراها أصحاب هذه النظرية.

وقد حرص "**هوارد**" في مدنه على إعطاء القيمة الكبرى للعلاقات الإنسانية كالتعاون وتنظيم المجتمع لأنه رأى أن الإنسانية في أحوج ما تكون إلى التأخي والتآزر وأن المدن الكبرى لا تتوفر على هذه السمات فهي لم تعد صالحة كمدن للمستقبل وقال >> إن المدن سيئة التهوية وغير منظمة وشديدة الاختناق وغير صحية وتشكل خطرا على المدن الجميلة، فالمدن المكتظة والكبرى

قد ولى زمانها ولم يعد لها أي مبرر للوجود والاستمرار إذ تعتبر آخر مرحلة لإنشاء مجتمع مبني على الأنانية والجشع، فهي بطبيعتها غير صالحة لمجتمع ينشد تعاضداً أكبر بين أفرادها وأخوة أسمى بينهم.>>

ومجمل القول أن "هوارد" كان يسعى لتصميم مدن تجمع بين محاسن الريف والمدينة التي كانت أساس التخطيط المعماري والعمراني الحديث.

وقد صمم "هوارد" أفكاره في مدن صغيرة أو متوسطة تضم كتلا صغيرة من السكان يتوزعون أساساً على المؤسسات الصغيرة وعلى الزراعة ويتوفر لكل منهم محيط صحي وجميل وقد تم إنجاز مدينتين هما:

- لتشورث: وتبعد بحوالي 50 كلم عن لندن ويسكن بها 35000 نسمة، لكنها لم تعمر بالمستوى المطلوب والمرجو.

- لولين: وتبعد بحوالي 25 كلم عن لندن ويسكن بها 50000 نسمة.

وقد حدد (الديب، ب، 2001) أهم المبادئ التي يقوم عليها تيار مدن الحدائق كما يلي:

- تحقيق مجتمع يبلغ درجة الكمال والاكتفاء الذاتي.
- إيجاد تركيبة جديدة مستخلصة من محاسن الريف ومحاسن المدينة، ومن ثم توفير أعلى قدر ممكن من الحياة الريفية المناسبة والمتوافقة مع الحياة المدنية.
- التأكيد على مبدأ الحرمة بدل العلاقات الاجتماعية الحرة وتوفير حياة عائلية يسودها السكون وتجنب اختلاط وفوضى المدن الكبرى.
- القضاء على المضاربة الخاصة.
- وضع حد لاتساع المدينة الغير محدودة.
- إعادة إصلاح الخلل في العلاقة بين الريف والمدينة.

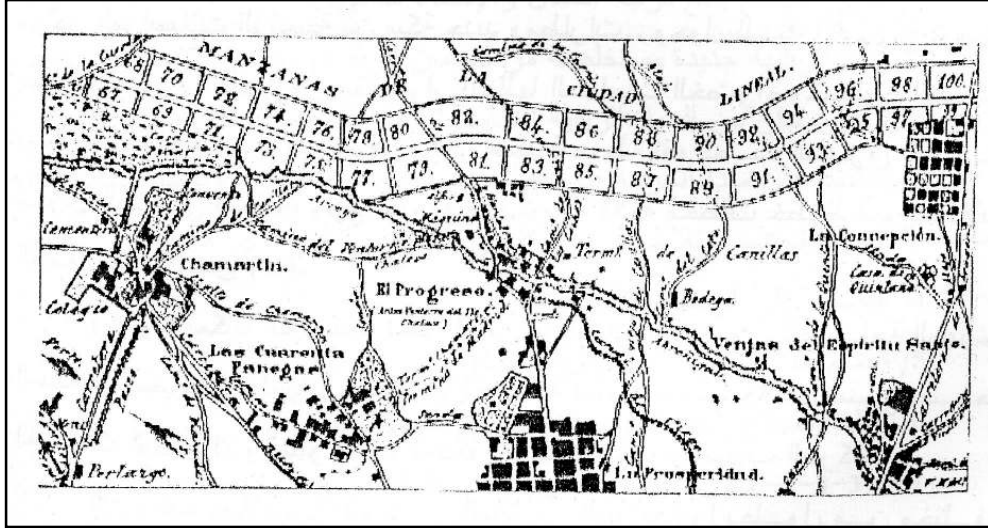
### **(2-3-2) سوريا ماطا والمدينة الشريطية:**

ويرفض أصحاب هذه النظرية اتساع المدينة ونموها بشكل مركز أي نموها على الأطراف كون هذا يساهم في إبعاد الريف والمناظر الطبيعية عن مركز المدينة، ومنه فقد اقترح " سوريا ماطا " الشكل الشريطي لنمو المدينة، حيث تكون التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسية تمتد إلى مسافات طويلة وتتفرع منها شوارع فرعية ذات نهايات مسدودة لتبنى حولها المساكن، وترتبط المدن ببعضها بواسطة الطرق الرئيسية وبذلك يستطيع الكل الاستفادة من جمال الطبيعة والخدمات المتوفرة.

وقد أكد (Benevolo ;L ;1979) في كتابه "تاريخ العمارة الحديثة" أن المدن الشريطية تقوم أساساً على شارع رئيسي يصل عرضه إلى 40 متراً محاط بالأشجار على جانبيه ويتوسطه خط سكة حديدية كهربائية بشكل طولي، أما الشوارع العرضية فيصل عرضها إلى 20 متراً

وبطول 200 متر، وتركت مساحات أصغرها 400 م<sup>2</sup> للمباني التي لم ينجز إلا خمسها، أما المساحة الباقية فنكرت كبستان.

وتبدو المدن الشريطية على شكل مساكن ممتدة بشكل طولي في وسط طبيعي.



الشكل (2-III): المدينة الشريطية التي اقترحها سورياما.

المصدر: الديب، ب، 2001.

### (2-3-3) لوكوربوزيه والمدينة الإشعاعية:

مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين عرض " لوكوربوزيه " مخططا لمدينة سماها مدينة الغد وهي عبارة عن حدائق ضخمة تتوسطها عمارات عالية يصل ارتفاعها إلى ستين (60) طابقا تغطي حوالي 5% من مساحة المدينة، حيث يتركز في هذا الوسط مركز المواصلات الرئيسية من سكة حديد ومطارات، وحول تلك الأبراج توجد عمارات سكنية تتكون من (06) طوابق تتخللها المساحات الخضراء، وخارج المدينة توجد منطقة الفيلات، وقد أقيم في مركز المدينة محطة تقع تحت الطرق الفرعية لتحويل السير في المدينة وتقع تحتها في مستويات ثلاثة محطات خطوط المواصلات العامة تحت الأرض.

أي أن " لوكوربوزيه " كان يهدف إلى جعل مركز المدينة أقل كثافة من ناحية المباني وتعميره بالمساحات الخضراء والحدائق والمنتزهات، ولذا فقد عمد إلى تبني فكرة ناطحات السحاب والتعمير الرأسي لربح المساحة وتنظيم الحركة.

وقد برزت في تلك الفترة العديد من الأسماء الذين أرادوا إعطاء واقع جديد للعمران أمثال فرانك لويد رايت، جودمان وغيرهم من رواد الفكر العمراني والمعماري.

كما اتفق أصحاب هذه الأفكار المستحدثة على ضرورة العودة للمنظور البيئي للمدينة وذلك بإحداث توازن بين المجال الأخضر والمجال المبني ومسايرة التطور التكنولوجي السريع الذي نتج عنه عدة آثار سلبية على مستوى المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، وكانوا يدعون إلى معاملة الإنسان كمخلوق متعدد الأبعاد.



ولقد ظلت المدينة تتطور إلى غاية وصولها إلى المدينة الصناعية التي حاولت الاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلباته عن طريق تلك النظريات السابقة الذكر غير أن الكثير منها لم ير النور على أرض الواقع.

### (2-3-4- المؤتمرات العالمية (CIAM):

وكان أهم شيء في هذه المؤتمرات هو مشكل السكن كونه الحاجة الملحة التي أدى إليها التقدم الصناعي، وقد طرح هذا الإشكال في المؤتمر الذي انعقد في مدينة " فرانكفورت " الألمانية وهذا من أجل مناقشة أقل الشروط الواجب توفرها في المسكن، وقد سار المؤتمر وفق الفكر الألماني الذي كان يمثله المعماري " والتر غروبيوس " (Walter GROPIUS) نظرا للخبرة والتجارب الجارية في ألمانيا حول هذه المشكلة، وقد اعتمد كثيرا على الجانب الإحصائي والرؤى التطورية ومراعاة الأبعاد الصحية من توفير للتشميس والتهوية والإضاءة الجيدة، كما تم تحديد غرفة لكل بالغ مراعاةً لنمو الأسر وتفعيلا لعلاقة التعاون السارية ضمن المساكن الجماعية خلافا لنظيرتها الفردية.

وقد حدد المؤتمر أيضا الشروط الدنيا من الرفاهية التي يجب توفرها في المسكن وخاصة لتلك المستعملة من طرف العمال في قطاع الصناعة، كما تم التطرق إلى حالة ذوي الدخل المتدني الغير قادرين على اكتساب مأوى خاص وأن هذا يتطلب تدخلا من طرف الدولة، كما تم أيضا في هذا المؤتمر التطرق إلى المرافق العامة وكيف يجب أن تكون، وبهذا يلاحظ أن الكلام قد انتقل من معالجة مشاكل المجال المبني إلى معالجة مشاكل الحي ككل.

ولقد جاء ميثاق أثينا سنة 1933م بخطوات جديدة تهدف إلى تطوير النظام الحضري بواسطة ما طرحه " لوكوربوزييه " والمتمثل في أربعة نقاط جوهرية هي:

- ضمان المسكن الصحي للإنسان. (السكن).
- تنظيم أماكن العمل. (العمل).
- تأمين التسهيلات الضرورية لاستخدام وقت الفراغ بأسلوب مناسب. (الترفيه).
- إنشاء صلات بين تلك المنظمات المختلفة عن طريق شبكة مرور توفر الروابط اللازمة مع احترام امتيازات كل مركب. (الحركة).

وأكد (الديب، ب، 2001) أن تلك المهام اعتبرت بمثابة مفاتيح الانطلاقة الحضرية الحديثة والتشكيل العمراني، غير أن تنظيم القطاع الإنتاجي القائم على تقسيم العمل في المجتمع الحضري قد أدى إلى انقسامات أكبر وأكثر عددا في قلب الحياة الاجتماعية الحضرية المادية في المدينة العامة.

لكن المشكل الحقيقي للسكن كان عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وما جرّته للعالم وخاصة القارة الأوروبية من دمار شامل على كل الأصعدة، وما زاد في حدة المشكلة هي الهجرة الريفية باتجاه المدن، فاضطرت الحكومات إلى تبني فكرة البناء الجماعي في ضواحي المدن حيث طبقت فيه تقنيات البناء الجاهز على شكل مبان مستطيلة وذات نمط موحد ومتعدد الطوابق لكنها خالية

من المرافق الضرورية لحياة الإنسان العادي، وانتشرت في هذه الفترة فكرة تقسيم المدينة إلى مناطق وظيفية وظهور رخصة البناء، وشهدت أوروبا بعد هذا ثورة عمرانية بأفكار غنية وتقنيات جديدة لم تخل من مشاكل وانتقلت هذه الأفكار لتشمل العالم الثالث وتسوده حتى بعد حصول أغلبه على الاستقلال.

هذه الأفكار تعد دخيلة على المجتمعات وخاصة العربية منها، فالسكن الجماعي يشكل نمطا اجتماعيا جديدا يضم مختلف الشرائح والأعراق والمستويات المعيشية والوظيفية، كما كان لهذه الأفكار والتقدم الصناعي والتكنولوجي الدور الهام في توطيد العلاقة بين المدينة والريف واختزال الفروقات سيما بفعل وسائل النقل والمواصلات مما يعني انتقال الثقافة المدنية إلى الريف وما يصحب ذلك من سلوكيات لها أثرها الايجابي والسلبى على الفرد والمجتمع، وأصبحت المدينة كما أورده (الديب، ب، 2001) عبارة عن مجال لتمدن متفكك - بعدما كانت مجالا للاجتماع تعلم معرفة الآخرين واحترام الغير - وعلامة على الإقصاء والعزلة واللامبالاة والعداوة والعنف وما إلى ذلك من أمراض اجتماعية ونفسية تكاد تقصم الفرد والأسرة في المدينة بل المجتمع برمته.

والمجال المدني الجزائري هو أحد المجالات التي تأثرت بتلك الأفكار بسبب الاستعمار الذي غزا أراضيها طيلة الفترة الممتدة من سنة 1830م إلى غاية سنة 1962م، حيث عرفت هذه الفترة تكريسا لنمط عمراني ومعماري يقومان على ثقافة دخيلة على هذا المجتمع المسلم المحافظ، كما أن المدن الحالية وما هي عليه الآن من ممارسات وتهيئة مجالية وتقسيمات عمرانية إنما هي مرتبطة أساسا بالتغير الذي حصل إبان الفترة الاستعمارية وما جرى فيها من إعادة تشكيل لبنية المدن القديمة، وتحولت أنسجتها العمرانية التقليدية إلى أنسجة استعمارية ذات أغراض عسكرية واقتصادية وتم كل ذلك وفق أداتين أساسيتين:

### **\* قانون توسيع المدن وتطهيرها:**

وقد صدر هذا القانون في 14 مارس 1919م وعُدّل في 19 جويلية 1924م وأصبح قابلا للتطبيق في الجزائر اعتبارا من سنة 1922م طبقا للمرسوم الصادر بتاريخ جويلية 1922م وأكتوبر 1922م، وهو التشريعات والأنظمة التي تتضمن تهيئة المدن بتمويل من طرف الدولة يخص المشاريع البلدية عن طريق الحاضرة (Métropole)، حيث أصبح قانون توسيع المدن وتطهيرها قابلا للتطبيق في الجزائر اعتبارا من بداية العقد الثالث للقرن العشرين ويعني ذلك توفير كل الإمكانيات المالية والقانونية لتحديث المدن المعنية بمبادرة من الهيئات البلدية بالدرجة الأولى.

### **\* مشروع قسنطينة (1958م):**

أورد (الديب، ب، 2001) أن مشروع قسنطينة يدخل في إطار سياسة عامة لتنمية الجزائر، والمشروع ذو أهداف كامنّة في إدماج اقتصادي وسياسي وثقافي للشعب الجزائري في إطار المؤسسة الفرنسية المحتلة التي عجزت عن ذلك طول المدة السابقة، كما يهدف المشروع أيضا إلى تصحيح مظاهر سلبية ومأساوية لحقبة استعمارية جاوزت القرن من الزمن سعيا لكسب

تعاطف الشعب الجزائري وإبعاده ولو قليلا عن الثورة التحريرية الكبرى التي أصبحت توجه ضربات موجعة للمستعمر آنذاك، ولقد سطر في هذا الإطار إعادة إسكان مليون نسمة من سكان المدن والقرى في ظرف خمس (05) سنوات ويعني ذلك تحويل وإنجاز الهياكل المجالية التي تضمن ذلك مما يحقق أنجع الطرق للإدماج الاجتماعي والثقافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشروع الألف (1000) مجمع ريفي لتحديد تصور جديد للعلاقة بين الريف والمدينة من منظور استعماري في محاولة لتوقيف النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية.

ولقد سعى المستعمر الفرنسي إلى تكريس شبكة عمرانية ذات معايير هدفها الأول خدمة وترقية المصالح السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية للفرنسيين وذلك بتقسيمها على مجموعة من المدن ذات تخصص محدد يساهم في تفعيل هذه الشبكة، ولقد قام (RAHMANI ;C ;1982) بتعداد هذه المجموعات من المدن كما يلي:

- المدن الحواضر التي تمثلها قسنطينة والجزائر ووهران.

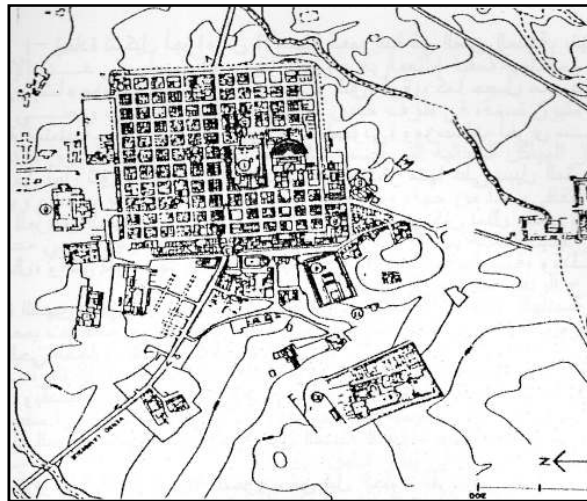
- المدن المتوسطة كمليانة وباتنة وبلعباس والبليدة.

- مدن الشمال الصغيرة الزراعية والساحلية كجيجل وسكيكدة.

- مدن الحماية والإدارة كمشرية وتبسة والجلفة.

- مدن الجنوب الكبير وهي الواحات كبسكرة وتقرت.

ولقد طبعت هذه المدن كما جاء عند (الديب، ب، 2001) بنمط عمراني أوربي في أغلبها، تنظمها شبكة هندسية شطرنجية حيث تقع البلدية وقصر العدالة والكنيسة في مركز المدينة في حين تبقى الثكنة العسكرية والمقبرة والمحطة الجوية على المحيط، ويكون هذا المربع الهندسي مركز المدينة الإداري والتجاري، أما السكنات الفرنسية فتتوسع تدريجيا على ارتفاعات لا تتجاوز الطابقين، ولقد أنشأت بعض هذه المدن على مواضع عسكرية أو معسكرات رومانية أو قريبة منها بنفس الخطة الرومانية مع تعديلات تناسب الظروف الجديدة المتعلقة بمستجدات وسائل النقل وإمكانية المراقبة.



الشكل (III-3): مدينة تيمقاد بباتنة.

المصدر: الديب، ب، 2001.



الشكل (III-4): مخطط مدينة باتنة.

أنشأها المستعمرون بنفس الخطة وبتعديل في أبعاد الطرق لتتوافق مع وسائل النقل الجديدة بعد 16 قرناً.  
المصدر: الديب، ب، 2001.

### **(3)- موقف الاحتلال الفرنسي من المدن العتيقة:**

كانت المدن العتيقة الهدف الأساسي للاستعمار لتطبيق سياسته الاستعمارية وفق قانون توسيع المدن وتطهيرها، وقد كان هذا وفق صورتين أساسيتين:

\* **الأولى:** وكما جاء عند (قاسي محرور، 1984) إعادة تشكيل أجزاء من الأنسجة العمرانية في المدن العتيقة بتهديم أجزاء أخرى وإنشاء مؤسسات مدنية أو عسكرية أو شق طرق كما حصل مع مدينة الجزائر ومدينة قسنطينة، ففي مدينة الجزائر هُدم الجزء الجنوبي ومؤسسات أخرى لا سيما الدينية منها من أجل شق طرق وإقامة ساحات عامة نذكر منها على سبيل المثال إقامة ساحة للعرض العسكري في وسط الجزائر القديمة التي كانت تمثل ملتقى جميع محاور الاتصال والتي تقوم فيها الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة، وكذلك مسجد السيدة الشهير الذي دمر نهائياً، ولإنشاء شارع " لافكتوار " وميدان الهندسة العسكرية دُمّر الحي المجاور للقلعة بأكمله. وبقسنطينة تم شق شوارع في وسط المدينة العتيقة للربط بين طرفي المدينة وسهولة المراقبة على حساب أجزاء من المدينة القديمة، بينما تعرض جزء كبير من مدينة تقرت الدائرية العتيقة للتخريب من قبل الجنود الفرنسيين.

\* **الثانية:** وكما جاء عند (محمد السويدي، 1990) تهميش المدن العتيقة لأغراض اقتصادية وعسكرية عن طريق إنشاء مدن جديدة مستقلة أو ضواحي جديدة بجانبها تمتاز بالخصائص العمرانية والمعمارية الأوروبية بنمطها الشطرنجي للشبكة العمرانية ومؤسساتها الإدارية والدينية والعسكرية بغية الفصل بين الشريحتين الأوروبية والجزائرية نظراً لتعارض خطيهما الحضاري.

إن الفترة الاستعمارية بطول أمدها تركت بصمات واضحة على الأنسجة العمرانية المحلية وخاصة إن علمنا أن الطراز الاستعماري كان مخالفا للطراز المحلي وأنه كان يحظى بالاهتمام الأكبر من طرف المستعمر نفسه كونها مأوى المعمرين الفرنسيين ولذا نجدها قد حظيت بتمركز الخدمات الحضرية (إدارية وتعليمية وصحية وتجارية ودينية و...)، لكن المشكل الأكبر أن آثار هذا الطراز بقيت مغروسة في ذهنيات الشعوب حتى بعد نيلها لحريتها، فقد لوحظ ازدياد البعد عن البيئة القديمة الأصلية والسير نحو عمران دخيل لا يمت لهذه الشعوب بأية صلة إلى درجة التأثير على التركيبة العمرانية للمدينة اليوم التي تبدو مجردة من ملامحها العربية ومضمونها الإسلامي مقارنة بما كانت عليه أيام الفترة الزاهرة في الدولة الإسلامية التي أقل نجمها مع سقوط الدولة العثمانية آخر مراحل الحضارة الإسلامية المتنوعة بتنوع أقاليمها.

ولقد تسبب التدخل الأجنبي في العالم العربي الإسلامي إلى إحداث نوع من التطورات على الصعيدين العمراني والمعماري على حد سواء أدت كما قال (الديب، ب، 2001) إلى تغيير معالم التراث والفن المعماري والتوزيع السكاني والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي لهذه المدن والعواصم مما ساعد على إحداث تغييرات رئيسية في البنى الهيكلية والحدود السياسية بل وطمس المعالم الحضارية الإسلامية ومن ثم تقلصت مكانة المدن فيها.

وعموما تتمثل هذه التغييرات في:

\* بروز هوة عمرانية بين النموذج المحلي (الإسلامي) والنمط الاستعماري المبني على التصنيع والنمو الاقتصادي جعل المدن الإسلامية يقول (الديب، ب، 2001) تواجه عمراناً حضرياً بدون تصنيع أو نمو اقتصادي والهيمنة الكاملة على الاقتصاد والموارد وفرض نموذج ثقافي دخيل أدى إلى انحلال الروابط التقليدية وتسخير الأيدي العاملة المحلية مما أفضى إلى تحول المدن المحلية إلى مجرد أنسجة عمرانية مهمشة ومفرغة من كل نشاط اقتصادي ومن ثم تفهقر هياكلها الاقتصادية وخاصة الصناعات التقليدية.

وما زاد في تهميش هذه الأنوية وانهايار هياكلها هو هجران أهلها ونزوحهم نحو الأنسجة العمرانية الاستعمارية لاستغلالها وامتلاكها عقب الاستقلال ومغادرة المعمرين الأوربيين إلى أراضيهم مما جعل السلطات تهتم أكبر ما يكون بهذه الأنسجة الاستعمارية وتركز مختلف الخدمات الحضرية والترفيهية كونها أصبحت تضم العدد الأكبر من السكان المحليين.

\* إن عملية إنشاء المدن الاستعمارية والمستوطنات الخاصة بالجنابيات الأجنبية في البلاد الإسلامية يقول (إسحاق يعقوب القطب، 1990) أدى إلى حقائق اجتماعية ثقافية غريبة عن النسيج المترابط في العلاقات والتعايش والتسامح الذي ساد طوال عصور الازدهار الحضاري الإسلامي، والأوضاع التي فرضها الاستعمار كرسست التفرقة العنصرية والعرقية وأعدت النظام الإقطاعي الذي ساد المجتمعات الأوربية علاوة على التفهقر الفكري والفني والعقائدي الذي لحق بالمجتمعات الإسلامية (نذكر منها على الخصوص المجتمع الجزائري) مما أدى إلى تراجع المكانة الحضارية للمدن وأهميتها ودورها المحلي والإقليمي وحتى العالمي.

\* وعلى المستوى الفيزيائي ورد عند (الديب، ب، 2001) أن النموذج العمراني الأوربي المستوحى من النمط الشطرنجي بكل مؤسساته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية شكل صورة عمرانية مقابلة للنموذج المحلي زادت في التشوه العمراني للمدينة، وبالرغم من ظروف الاحتلال التي خيمت على البلاد العربية الإسلامية إلا أن المدن أخذت تشهد توسعا عمرانيا في الضواحي وأخذ نظام البناء الطابقي يلح في الظهور في أحياء جديدة من المدينة العربية وبدأت نماذج الطراز الأوربي تجد طريقها لتحل تدريجيا محل الأنسجة العمرانية المحلية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت معطيات جديدة كان لها تأثير كبير على النشاط الاجتماعي والتوسع العمراني إذ أصبح من الصعب على المدينة في هذه المرحلة أن تستوعب التزايد السكاني مما أفضى إلى التوسع في الأحياء الجانبية وإنشاء خطط جديدة في ضواحي المدينة وإلى تغيير نظام الحياة في الأسرة حيث أصبح الفرد يميل إلى الاستقلالية وتكوين خلية عائلية منفصلة بدلا من نظام العائلة الممتدة الذي ساد لفترة غير وجيزة.

\* زد على ذلك فقد ورد عند (محمود فيصل الرفاعي، 1994) أن هذه الأحياء الجديدة توفرت على كل الخدمات الحضرية الضرورية مما وفر لها إمكانية التوسع المستمر، في حين بقيت الأنسجة العمرانية التقليدية عرضة للتغيير والتمزيق تحت وطأة الإغراء المادي فصارت الدور التقليدية تُهدم لتحل محلها المساكن الطابقية، واختفت أقسام واسعة من أحياء سكنية وأحياء بكاملها من نسيج المدن القديمة لشق شوارع رئيسية عريضة وتنفيذ مشاريع عمرانية جديدة ومن ثم بدأت المدن العربية تفقد طابعها وتألّفها مترابطة في مساحاتها فأضحت لا تشكل إلا أجزاء أو نقاطا من المدن بكاملها.

ولقد أدى هذا الاضمحلال للمدن العربية إلى اضمحلال حتى في الوظائف الاجتماعية التي كانت تمتاز بها الأنسجة القديمة واختفاء أنظمتها الاقتصادية والثقافية لتحل محلها أخرى دخيلة مصاحبة للأنسجة الحديثة الأوربية، ولقد تعدى هذا التأثير إلى أن وصل لحد كسر الروابط الاجتماعية بين سكان الحي الواحد والتي من بينها حق الجوار، كما أدى هذا التحول في الأنسجة العمرانية كما ورد عند (الديب، ب، 2001) إلى اضمحلال نظام الحارات وتقلص دور " المحتسب " في الضبط الاجتماعي ومراقبة الأسواق وحل محله نظام الإدارة العسكرية والتنظيمات الإدارية التي تتسم بدرجة عالية من المركزية بغية إحكام السلطة على السكان والموارد وممارسة القهر والحرمان على السكان المحليين.

\* وأكد الباحث (Thiery; Paquot; 1990) أن المدينة الحديثة التي أنشأها المستعمرون ما هي إلا فصل صريح بين المدن الأصلية لأنها أنشأت خصيصا لاستيطان الشرائح الأوربية وتطبيقا لمبادئ عمران أوربي صرف، في حين تُهمل هذه المدن الأصلية تحت غطاء حفظ التراث الثقافي لتنتقل حيويتها إلى المدن الجديدة وتترك عرضة للتلف مع مرور الزمن. ولم يكتف المستعمر بهذا فقط وإنما تعدى إلى إحداث نظام طبقي بين فئات المجتمع المختلفة وقام بتجسيد هذا فيزيائيا ومجاليا على أرض الواقع من خلال إيجاد طبقات اجتماعية ينتمي إليها

أصحاب الجالية الأجنبية الوافدين من الغرب والموظفون وكبار التجار ثم طبقة أخرى أدنى من الأولى ينتمي إليها الأهالي البسطاء من السكان الأصليين بالمدينة، وقد قام المستعمر بنفس الفعل في كل المدن العربية في البلاد المحتلة بغية زرع بذرة يكون مداها انقسام البناء الاجتماعي في هذه المدن مستقبلا انطلاقا من الثقافة ومجموعة الممارسات الاجتماعية التي تبدو من هذه الطبقة التي شكلت ذهنيات غريبة في أغلب الأقطار العربية مقارنة بالذهنية المحلية وانعكس ذلك بالضرورة على المجال الفيزيائي للمدينة في صورته العمرانية والمعمارية كما هو الحال في الجزائر في بعض الأحياء السكنية المعدة خصيصا للموظفين في الإدارة الفرنسية إبان الاحتلال وتلك المعدة لعامة المستغلين من بقية الشعب (أحياء السود ببسكرة وباتنة).

\* ومن التغييرات أيضا ما جاء عند (الديب، ب، 2001) وهي المركزية السياسية التي تعتبر من ضمن الأنظمة الإدارية التي نقلت إلى الدولة العثمانية من القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر (19) وخاصة من فرنسا وألمانيا حيث نُقل منهما مظاهر الإدارة (في المغرب العربي نقلت أساليب الإدارة الفرنسية وخاصة إلى الجزائر، وفي المشرق نقلت مظاهر الإدارة الألمانية لإيران على سبيل المثال لا الحصر)، فظهرت المركزية في الوظائف الإدارية في الوقت الذي كانت تحتاج فيه كل دولة لشبكة من مراكز التنظيم الإداري الإقليمي حيث إن كثيرا من المدن سميت مدنا لأهميتها أو لدورها الاقتصادي أو لحجمها بل بناءً على الوظائف الإدارية التي كانت تقوم بها، وكان لتأثير سياسة الاستقلال في الكثير من المدن العربية (العراق، لبنان، سوريا، ...) دورا هاما في تركيز السلطات السياسية والإدارية في العاصمة وبعض المدن الأخرى (الحواضر كما حدث في الجزائر).

\* وقد أدت المركزية السياسية إلى إحداث حالة من عدم التوازن في التنمية بين المدينة والريف فأخذت المدن والعواصم والحواضر الكبرى في النمو الاقتصادي والسياسي قياسا بالريف، كما أدى ذلك كما وصف (ف، ف، ف، كوستللو، 1982) إلى >> تقلص نفوذ النظام الاجتماعي المرتكز أساسا على نظام القبيلة خصوصا في مصر والخليج وحل محله نظام الإقطاع الذي أبقى الفلاح في حالة سيئة فكثرت حينذاك الهجرة إلى المراكز الحضرية رغم تأخر النمو الصناعي فيها، كما لعبت السياسة الداخلية وعدم الاستقرار في هذه الآونة دورا كبيرا في تشجيع النمو الحضري والهجرة الداخلية بين المدن، يضاف إلى ذلك الموقع الهائل والاستراتيجي للمشرق الأوسط والمغرب العربي حيث يشكلان حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا وبين آسيا وأوروبا كقناة السويس، والمدن والموانئ المنتشرة هنا وهناك على طول الساحل المتوسطي التي ساهمت في التبادل التجاري والتي كانت تحت سيطرة الأجانب ثم عادت إلى السكان الأصليين (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب). <<

ومعنى الكلام الأخير أن سياسات المستعمر ساهمت في تسريع نسبة التحضر في مدن العالم العربي الإسلامي، إذ يشير أحد الباحثين انه في بدايات المرحلة الاستعمارية منذ سنة 1900م لم

تكن المدن التي يفوق عدد سكانها 100000 نسمة يفوق التسعة (09) مدن، إلا أنه وفي حدود سنة 1950م وصل عدد هذه المدن إلى 25 مدينة.

وقد أدى ارتفاع نسبة التحضر في مدن العالم العربي والإسلامي إلى اختلال التوازن الحضري بسبب عمليات الإزاحة والإحلال واستقرار الأوربيين في العواصم والمدن الكبرى مما أفضى إلى تضخم كبير في عدد السكان كما أسلفنا في بعض المدن مقارنة بالمدن الأخرى والأرياف وبالتالي نمو بعضها بشكل جد متسارع مقارنة بالبقية الباقية من المدن فعلى سبيل المثال >> بلغت الزيادة السكانية في القاهرة في الفترة ما بين سنتي 1882م و1898م حوالي 52% قياسا بالمدن الأخرى التي وصلت فيها إلى 38% خلال الفترة ذاتها إبان مرحلة الاحتلال البريطاني للجمهورية العربية المصرية...).

#### **(4)- المقاربة التحليلية المتبعة في الدراسة:**

إن الهدف الأسمى للعمارة هو الإدراك والإحاطة بالإطار العام للحياة اليومية أي السكن بمعنى آخر، وانطلاقا من إرادتنا في دراسة الأنسجة العمرانية الاستعمارية وفك التعقيد الذي يعتريها فإننا نجد أنفسنا ملزمين على تبني مقاربة تحليلية يمكن اعتمادها لفك هذا التعقيد سواء من حيث عناصر الأنسجة العمرانية أو من حيث العلاقات القائمة بينها، هذا كله يهدف إلى الوصول إلى الفهم الحقيقي والجيد للمركبات المدروسة والتحقق من مدى تواجد استمرارية أثناء التطورات المرئية للأنسجة العمرانية، ومنه فقد تضمن هذا الجزء من الفصل طرعا لأهم المقاربات التي تهتم بدراسة النسيج العمراني وأهم الغايات والأهداف المسطرة لها ثم تحديد المقاربة الأمثل التي تخدم أهداف الدراسة المسطرة ضمن هذا البحث.

#### **(4)-1- أهم المقاربات المورفولوجية:**

وهي من أكثر المقاربات رواجاً بين الباحثين والنقاد، وقد اختلفت أفكارهم ووجهات نظرهم حولها وحول مضامينها التحليلية، وقد توصل (Kimbau Koka, 1997) إلى تمييزها كالاتي:

#### **(4)-1-1- المقاربة المنظورية للمورفولوجيا العمرانية:**

ومن أشهر روادها (Kevin Lynch) وذلك من خلال الدراسات التي أجراها في سنوات 1960م، 1976م، 1981م، وذلك بإعطائه منحى جديدا لفهم سلوكيات الإنسان من خلال سياق الصور الذهنية التي قام بتطويرها عبر نظرية المقاربة المجالية حول الديناميكية الوظيفية للسكان التي تعتمد على النسق التحليلي للشكل العمراني والذي يبني على أساس التمثيل الذهني وفقا لخمسة عناصر منظمة للإدراك المجالي العمراني (طرق الحركات، الحدود، الأحياء، العقد، نقاط المعالم) وهذا على مستوى كل من الشارع، الأحياء الجوارية، المدينة، المجال الميتروبولي.



**(4-1-2- المقاربة المعمارية:**

ومن أهم روادها (Jean-Charles Depaule); (Philippe Panerai); (Catex) حيث اعتبروا أن المدينة كعمارة ومظهر مجالي يمكن تجزئته إلى عناصر أصغر بهدف إبراز الاختلافات الخاصة بالعلاقة بين التنظيم المجالي والممارسات الاجتماعية، وقام الباحثون بتحديد مجموعتين كبيرتين للأشكال العمرانية: الشبكات (شبكة ورسومات)/(جزيرة/تجمع المباني)، حيث اعتبروا الشكل العمراني مجالا فيزيائيا مرتبطا بعلاقة مباشرة مع التاريخ والظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه فقد تم اعتبار المدينة كتجمع يمكن أن نميز فيه وحدات مورفولوجية كثيرة.

كما قام الباحثون بتحديد مستويات ثلاثة لدراسة المدينة باعتبارها شكلا عمرانيا:

- المستوى العام: أين تقتصر دراسة المدينة على الساحات والمجالات العامة والمعالم.
- المستوى المتوسط: وتتعمق الدراسة لتصل إلى مستوى الوحدة العنصرية المتمثلة في الحي.
- المستوى المحلي: حيث تتم الدراسة على مستوى التخصيص.

وقد ركز الباحث (Philippe Panerai) اهتمامه على العناصر المتعلقة بالنمو والتطور المستمر وغير المستمر وهذا وفقا لميزة (النمو المستمر وغير المستمر، النمو العشوائي والمنظم، قطب النمو، خط النمو، الحاجز، ...) أي أن اهتمام الباحث كان منصبا على معرفة حركية المدن والأنسجة العمرانية، وقد توصلوا إلى أن الشكل العمراني هو سياق مستمر إذا أمكن تحديد الخصائص المميزة لكل حقبة زمنية معينة لا يمكن تجاهلها وهذا لتسهيل عملية فهم التطور على مستوى اختلاف العناصر المميزة للشكل العمراني:

- التخصيص: هي المكان النظري للمشروع، حيث يتم قراءتها بمنطق تجمع التخصيصات وتوزع المباني المشكلة للنسيج، كما يمكن تمييزها بعلاقة مع المجالات العمرانية كالشوارع والساحات.

- الجزيرة: وتقرأ بمنطق الشكل وصيغتها التدريجية بالمدينة.

- الحي: وهو جزء من المجال الاجتماعي يعبر عن الهوية المجالية والاجتماعية.

**(4-1-3- المقاربة النمطية الوظيفية:**

حيث تعتبر هذه المقاربة الشكل أنه استجابة لوظيفة معينة وانعكاس لها، فالأفراد يقومون بنشاطات واحتياجات متعددة ومختلفة كالحاجة للسكن والتجارة والصناعة والحركة وغيرها، وتلبية لهذه المطالب والاحتياجات يتوجب علينا شغل الأراضي وبناء المرافق وهذا بتنسيق هذه النشاطات ضمن مخطط شغل الأراضي (POS)، وهنا تتجلى ضرورة اعتماد نمطية وظيفية مترجمة إلى مبان من نمط تجاري أو سكني أو صناعي أو للنقل والمواصلات أو المرافق العمومية أو المرافق المؤسساتية.

ومن أبرز رواد هذه المقاربة (Ritchote ;L ;1991); (Kaiser ;E ;1979); (Chaping 1965) وترتكز هذه المقاربة على تمييز المناطق ضمن حيز المدينة، فعلى سبيل المثال قام (Ritchote)

بإظهار ستة مناطق للمدينة: المناطق السكنية، المناطق التجارية، مناطق النشاطات المتداخلة، المناطق الصناعية، المناطق المؤسساتية، منطقة المرافق العامة كالحدائق.

#### **(4-1-4) المقاربة الكمية:**

وتركز هذه المقاربة على دراسة المظهر الشكلي للمجال العمر حيث تقوم بتحديد تنوع الأشكال ثم تقوم بشرح هذا التنوع من خلال ربطه بالظواهر السابقة والعوامل المؤثرة على الإنشاء العمراني، ومن أهم روادها (Moglia ;1989); (Bauer ;G ;1977) اللذين ركزا دراستهما على المدن السويسرية، ووفق هذه المقاربة يمكن التدخل على المدينة وفق مستويين مختلفين:

- التخطيط العمراني: الذي يثبت القواعد العامة لتطور المدينة، أي أن الدراسة تكون على المستوى العمراني العام ولا يولى اهتمام كبير للجانب المبني.
  - المشروع المعماري: الذي يعرف بالمركبات الخارجية والداخلية للمبني، وهذا المستوى هو أكثر دقة وهو مستوى معماري أين تولى الاهتمامات الكبرى للجانب المبني.
- وهنا يتم اعتماد مصطلح المورفومتري حيث يتم قياس الخصائص والمؤثرات المميزة للشكل العمراني (طرق، مباني، مجالات حرة) وفقا لقياسات مساحية وحجمية ونسب مئوية وكثافات محددة.

#### **(4-1-5) المقاربة النمطية الهندسية المتكررة:**

وهي مقارنة ذات نهج رياضي للمورفولوجيا العمرانية، والعمل فيها يتم ضمن ثلاثة أبعاد محددة: البعد الشعاعي (Dr)، والبعد الشبكي (Dq)، والبعد الرابط (Dc). ويمكن أيضا إعطاء ترجمة اجتماعية وجغرافية لهذه النتائج بغرض الوصول إلى تمييز بين مستوى الضواحي والهوامش والأحياء الخاصة بالمدينة ومستوى المبني والتحصينة.

#### **(4-2-2) أهم الطرق المطبقة في المقاربة المورفولوجية:**

لقد قام (Allain ; R ; 2004) بتحديد نقاط جوهرية يمكننا من خلالها بلورة الأعمال المتعلقة بالجانب المورفولوجي، وهذه النقاط تكمن في طبيعة الدراسة، مقياس العناصر المدروسة، الغاية المرجوة منها، مع التذكير أن ضبط هذه النقاط يحدد وبدقة الحيز الأمثل الذي تبني عليه طريقة الدراسة المورفولوجية ونذكر منها:

#### **(4-2-1) المورفولوجيا التاريخية:**

وتعتبر كعلم الآثار الحضري، تقوم بدراسة مكونات كل حقبة زمنية وما خلفته من ترسبات في المدينة ودراسة التغيرات المتعاقبة وترابطها بالعلاقة مع المؤسسات البشرية وهذا من أجل الفهم الواضح والجلي للوضع الحالية للأشكال العمرانية.

#### **(4-2-2) المورفولوجيا الوظيفية:**

وتستعمل من أجل فهم العوائق التقويمية المحيطة بالأشكال العمرانية ومدى فعاليتها مقارنة بالوظائف.

**4-2-3- المورفولوجيا المعيارية:**

وتكون دراستها جد معمقة وهذا لتعمقها في دراسة العلاقة بين القيم الإنسانية ونوعية الحياة اليومية للسكان ومدى تأثيرهما على الأشكال العمرانية، هذا كله من أجل الوصول إلى أنسب شكل عمراني متوافق مع الاحتياجات المتجددة. وعلى اختلاف الطرق المورفولوجية واتساعها يجب وضع ومعرفة الحدود الخاصة بالدراسات المورفولوجية بغرض ضبط المقاربة المناسبة التي سنعتمدها في دراستنا هذه.

**4-3- حدود الدراسة المورفولوجية:**

إن جل العناصر المتطرق إليها سابقا تصب في مجال المعارف التي تمس المدينة وخصائصها المرتبطة بالزمن، ودوافع التشكل العمراني والتغيرات الحاصلة بمرور الزمن، وعلى هذا الأساس نحاول تحديد المجال المقرر انتهاجه في هذا البحث من خلال ربطه بما يتعلق بالإشكالية وما ينبغي أن نصل من أهداف إذ إنه من الضروري الكشف عن خصائص العناصر العمرانية والعلاقات القائمة بينها ضمن النسيج العمراني محل الدراسة (وهو الحي الاستعماري ببسكرة) ومدى استمراريتها في التوسعات المستقبلية أي الكشف عن ماهية العناصر والعلاقات الخاصة بالأشكال العمرانية للنسيج المدروس ومدى تواجدها واستمرارها ضمن الأنسجة الممتدة منه. وفي الجدول التالي نحاول من خلاله إظهار أهم اتجاهات البحث المقامة على دراسات تخص الأنسجة العمرانية للمدينة: